معهد الدين القيم

بإشراف الشيخ أبي الحسن علي الرملي

تفريغ دروس (اختصار علوم الحديث)

شرح الشيخ (علي الرملي) حفظه الله

المستوى الثاني

الدرس رقم (22)

التاريخ: الجمعة: 25/ربيع الأول/1441 هـ

22/نوفمبر/2019 م

النّوع الحادي والعشرون: معرفة المَوضوع: المُختَلق المَصنُوع

هذا النّوع من أنواع علوم الحديث؛ هو الموضوع.

ويعنون بالموضوع؛ المكذوب يعني الحديث الذي كُذب عن النبي ﷺ؛ أي؛ عُزِيَ إليه كذباً؛ وهو عليه الصّلاة والسّلام لم يقله؛ هذا المقصود بالحديث الموضوع.

والموضوع لغةً: المُلصَق، وضع فلان على فلان كذا؛ أي ألصقه به، قاله ابنُ دِحْية[1]؛ نقله عنه الحافظ ابن حجر في "**النّكت**"[2].

وهو من حيث **الاصطلاح: المُختلق المصنوع**؛ كما قال المؤلف نفسه؛ **أي: الذي افتراه وكذبه واضعُه وصنعَه من عنده.**

قال: (**وعلى ذلك شواهدُ كثيرة:**)

وعلى ذلك: أي على وضعِ الحديث؛ أي أن هناك قرائن كثيرة تدلّ على وضع الحديث؛ ومنها ما ذكره المُؤلِّف.

فقال: (**منها إقرارُ واضِعه على نفسه؛ قالاً أو حالاً**)

إقرار واضعه؛ يعني الذي كذب الحديث يقرُّ هو بنفسه بأنه قد كذب الحديث؛ إمّا:

- (**قالاً**): يعني بقوله؛

فيقول مثلاً: أنا وضعت هذا الحديث، أو أنا كذبتُ هذا الحديث؛ فهذه صورة من الصُوَر: كنوح بن أبي مريم؛ وهو راوٍ؛ ذكره العراقي[3]؛ فقال: (ومثالُ مَنْ كان يضعُ الحديثَ حِسْبةً، ما رويناه عن أبي

1- قال ابن دحية في "أداء ما وجب في بيان وضع الوضاعين في رجب"(1 /148): (الموضوع: وهو ما وُضع على رسول الله صلى الله عليه وسلم- أي أُلْصِقَ به- ولم يقُلْه، يقال: وضَع فلانٌ على فلانٍ عاراً إذا ألصقه به، والوضْع أيضاً لحطُّ والإسقاط فكأنَّ هؤلاء الفسقة وضعوا على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أحاديث وهي ساقطةٌ عنه إذ هي كلامُ غيره)

2- (299/2)؛ قال: (وأما من حيث اللغة، فقد قال أبو الخطاب ابن دحية: "الموضوع: الملصق، وضع فلان على فلان كذا: أي ألصقه به".)

3- " شرح التبصرة والتذكرة ألفية العراقي"(1 /307)

عِصْمَة نُوحِ بنِ أبي مريمَ المروزيِّ – قاضي مَرْو–، فيما رواهُ الحاكمُ بسندهِ إلى أبي عمّارٍ المروزيِّ أنّهُ قيل لأبي عصمةَ: مِن أين لك عن عِكْرمةَ، عن ابنِ عبّاسٍ في فضائلِ القرآنِ سورةً سورةً، وليس عند أصحابِ عكرمةَ هذا؟! فَقَالَ: إنّي رأيتُ الناسَ قَدْ أعرضُوا عن القرآنِ، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفةَ، ومغازي محمدِ بنِ إسحاقَ، فوضعتُ هَذَا الحديثَ حِسْبةً).

وأصحاب عِكرمة؛ هم المشاهير من راوة الحديث الذين يرْوون الحديث عن عِكرمة عن ابن عباس؛ فإنهم ليس عندهم هذا الحديث، فسئل ابن أبي مريم: من أين أتيت بهذا الحديث ولم يروه أحد من أصحاب عكرمة؟

فقال: (إنّي رأيتُ النّاس أعرَضُوا عن القرآن، واشتغَلُوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق؛ فوضعْتُ هذا الحديث حِسْبة).

يعني لمّا رأى أنّ النّاس قد انصَرفُوا عن قراءة القرآن واشتغلُوا بفقه أبي حنيفة وبمغازي ابن إسحاق؛ قال: ماذا أفعل لأرد الناس إلى القرآن؟ إذن أضع لهم حديثاً؛ أي: أكذب لهم حديثاً عن النّبي ﷺ وأنسبُه إلى النبي ﷺ، وأذكر فيه فضائل قراءة القرآن، وحفظ القرآن...إلى آخره؛ كي يرْغبوا فيه، وينجَذِبوا إليه.

وفعل ذلك حِسبَة؛ يعني يحتسب الأجر فيه عند الله سبحانه وتعالى!

انظر إلى الجهل وما يفعل بأصحابه؛ قال النّبي ﷺ: "من كذَب عليَّ مُتعمّداً فليتبوَأ مقعده من النّار"؛ فسواءً كان هذا الكذب من أجل الشّرع، أو لغيره؛ المهم أنّك كَذبْت على النّبي ﷺ؛ ولذلك ينَالُك نصيبٌ من هذا الحديث.

وانظروا هنا بارك الله فيكم؛ النّية الصّالحة لا تكفي لِنَجاتِك؛ بل رُبَّما تُعذَّب حتى وإن كانت نيّتُك صالحة؛ لأنك أسَأْت العمل، وأنت مأمورٌ أن تتعلّم، وتعرف ما هو العمل الذي يُحبُّه الله ويرضاه، والعمل الذي لا يحبُه الله ويرضاه.

فإذا سألتَ وتعلّمت؛ عرفت، وأنت مأمور بهذا، فإذا لم تفعل ذلك؛ فأنت مُقصّر تستحق العقاب بعد ذلك، حتى وإن صلُحت نيّتك؛ لا يصلُح عملُك وتُعذّب على مُخالفَتِك لشرع الله؛ لأنّك مُقصّر.

هل رأيتم؟! القضية ليست كما يقول الكثير من العامة اليوم: الإيمان في القلب وينتهي الأمر؛ هذا قول

المُرجئة: هذا قول باطل؛ الإيمان ليس فقط في القلب؛ الإيمان في القلب وفي العمل أيضاً، عملُك يجب أن يكون عملاً صالحاً حتى يُقبل عند الله؛ النّبي ﷺ قال: "من عمل عملًا ليس عليه أمرُنا فهو رد"[1]؛ يعني مردود.

فانظروا إلى هذا الرّجل يفعل هذا الفعل؛ يكذب على النّبي ﷺ حِسْبة؛ وكذلك كان فعل مَيْسرَة بن عبد ربّه؛ كان يكذِب على النبي ﷺ[2].

فهذا الرّجل قد أقرّ بنفسه أنّه كذَب على النّبي ﷺ؛ إذاً عرفنا أن حديثه موضوع وأنّه يكذب على النّبي ﷺ؛ فإذا وجدناه في إسناد حديث؛ قلنا الحديث موضوع؛ لأنّ في سنده ابن أبي مريم؛ كذّاب.

- قال:(أو حالاً): يعني يُقرّ على نفسه بأنه كذّاب لكن بلسانِ حاله لا بلسان مَقالِه؛

يعني لا يقولها صريحةً: أنا أكذب على النّبي ﷺ؛ لكن يذكُر لك شيئاً من حالِه يتبيَّن لك أنّه كذّاب.

قال العراقي:(وهو كأن يحدث بحديث عن شيخ، ثم يُسألَ عن مولده، فيذكر تاريخاً يُعْلَم وفاة ذلك الشيخ قبله، ولا يوجد ذلك الحديث إلا عنده، فهذا لم يعترف بوضعه، ولكن اعترافه بوقت مولده يتنزل منزلة إقراره بالوضع، لأن ذلك الحديث لا يعرف إلا من عند ذلك الشيخ، ولا يعرف إلا برواية هذا الذي حدث عنه)[3]

يعني يُحدِّث الراوي عن شيْخ، ثمّ يُسألُ متى ولِدت أنت؛ فيذكر تاريخاً، ونعلم من هذا التاريخ الذي ذكره أنّ الشيخ الذي حدّث عنه قد مات قبل أن يُولد هو أصلاً.!

طيب كيف سمع منه؟ إذن هو كذّاب.

ولا نجد الحديث الذي رواه عن هذا الشيخ إلّا من طريقه، ونعرف من تاريخ ميلاده ومن تاريخ وفاة

1- البخاري (2697)، مسلم (1343) من حديث عائشة، ولفظ البخاري: (مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ، فَهُوَ رَدٌّ). واللفظ المذكور لمسلم.

2- قال العقيلي في " الضعفاء الكبير"(4 /263): (حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ صَدَقَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ نُوحٍ الْأَزْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالَ: قُلْتُ لِمَيْسَرَةَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ، فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ: أَيْشٍ هُوَ؟ قَالَ: هَذَا وَضَعْتُهُ، أُرَغِّبُ النَّاسَ فِي الْقُرْآنِ)

3- " التقييد والإيضاح "(1/ 541).

هذا الشيخ أنّ الشيخ قد مات قبل ميلاده هو! إذن كيف سمع من هذا الشيخ وهو يُصرّح بالتحديث ويقول: حدّثنا فلان مثلاً!؛ فهذا يعتبر كذّاباً؛ لكن بلسان حاله.

قال: (**ومن ذلك ركاكةُ ألفاظِهِ وفسادُ معناه**)

أي هما مع بعضِهما؛ أمّا ركاكة اللّفظ وحدها؛ فلا تدلّ على وضع الحديث؛ لأنّه رُبّما يكون أحد الرُواة قد رواه بالمعنى؛ فصار فيه ركاكة في اللّفظ.

لكن ركاكة اللفظ مع فساد المعنى؛ نعم صحيح؛ كحديث: "إِنَّمَا الْبَاذِنْجَانُ شِفَاءٌ مِنْ كُلِّ دَاءٍ وَلا دَاءَ فِيهِ"[1]! فهذا كذب واضح؛ معنى فاسد باطل.

وأيضاً إذا صرّح أنّ اللّفظ لفظ النّبي ﷺ؛ وكان اللّفظ ركيكاً؛ عندئذٍ نستدل بهذا على أنّه حديث موضوع؛ لأن النّبي ﷺ لا يتكلّم بألفاظ ركيكة.

قال: (**أو مجازفةٌ فاحشةٌ**)

كأن يذكر عملاً يسيراً ويذكر له أجراً كبيراً؛ فمثل هذا لا يكون عادةً في أحاديث النّبي ﷺ.

قال: (**أو مُخالفةٌ لما ثبَت في الكتابِ والسُنّةِ الصحيحةِ**)

يعني يكون مُناقضاً للأصول المعروفة في السنّة فيُخالِف شرع الله صراحةً؛ فمثل هذا أيضاً يُعتبر موضوعاً.

فهذه كلُّها علامات تدلّك على أنّ الحديث موضوع.

حكم رواية الحديث المكذوب

قال: (**فلا تجوزُ روايتُهُ لأحدٍ من النّاس إلّا على سبيلِ القَدْحِ فيه**)

لا تجوز روايتُه؛ هنا الضمير عائد على الحديث المكذوب؛ أي فلا تجوز رواية الحديث المكذوب.

فإذا علمنا أنّ الحديث مكذوب؛ لا يجوز أن نَحْكيه للنّاس؛ للعامة؛

(**إلّا على سبيل القدح فيه**)؛

1- انظر " الموضوعات " لابن الجوزي (2 /301)

يعني على سبيل البيَان؛ فنُبيّن للنّاس أنّ هذا الحديث كذب عن النّبي ﷺ؛ ليتنبهوا فلا يرْويه أحد عنه عليه الصلاة والسّلام؛ يُحذرهم من ذلك.

قال: (لِيَحْذَرهُ من يغترُّ به من الجَهَلَةِ والعَوامِّ والرَّعاع)

الجهلة: معروفون،

والعوام: عامة الناس،

والرعاع: السّفلة من النّاس.

فلِتَحذيرهم من ذلك وبَيان حال الحديث؛ تذكره لهم وتقول: هذا حديث مكذوب.

ولكن لا تُكلّمهم بطريقة الاصطلاحات؛ فتقول لهم: هذا حديث موضوع! لا؛ فإنهم لن يفهموا عليك ما معنى موضوع! هذا لا يكفي؛ بل يجب أن تُكلّم النّاس بشيء يفهمونه؛ تقول لهم: هذا الحديث كذِب؛ لم يقُله النّبي ﷺ، كذبٌ عليه؛ هكذا يفهون عليك؛ إذاً تُخاطبهم بما يفهمون؛ وهذا تأخذه في فقهِك عامةً؛ عندما تُخاطب العامة خاطِبهم بما يفهمون، ما تذهب تُخاطبُهم باصطلاحات الفقهاء مثلاً، أو اصطلاحات الأُصُوليين وهم لا يعرفون معناها؛ لا؛ أنت تُبيّن لهم؛ حتّى لو ذكرت لهم اصطلاحاً؛ فيجب أن تشرح لهم الاصطلاح، أو تُخاطبهم باللسان الذي يفهمونه.

أقسام الوضاعين

قال: (والواضِعُون أقسامٌ كثيرة)

انتهينا من الحديث الموضوع، وشواهد وضعِه؛ أي العلامات التي تدلّ على وضع الحديث؛ ويريد الآن أن يذكر لك أنواع الكذّابين؛ عندنا أنواع من الكذّابين؛ وليس نوعاً واحداً، فمثل نوح بن أبي مريم؛ هذا نوع من أنواع الكذّابين الذي أراد الحِسْبة؛ أراد القُربة من الله سبحانه وتعالى؛ فصار يضع أحاديث على النّبي ﷺ، لكن عندنا أنواع أخرى كما سيأتي إن شاء الله من كلام المؤلّف.

قال: (منهم زنادقةٌ)

الزنديق هي كلمة حَصَلت من بعدُ؛ لم تكن مُستعملة في عهد النّبي ﷺ، ويرَاد بها النِّفاق؛ **فالزنادقة هم المُبطِنون للكفر المُظهِرون للإسلام؛ هم المنافقون.**

فوضع هؤلاء الكثير من الأحاديث، (قِيل لابْنِ الْمُبَارَكِ: هَذِهِ الأَحَادِيثُ الْمَصْنُوعَةُ، قَالَ: تَعِيشُ لَهَا الْجَهَابِذَةُ) [1]؛ أي نُقّادُ الحديث وحُذّاقُه.

يوجد من الزنادقة أناس وضعوا أحاديث وكذبوها؛ أرادوا الطّعن في دين الإسلام؛ فكذبوا أحاديث لهذا الغرض؛ لكن الله سبحانه وتعالى قد اصطفى من عباده رجالًا، شُجعاناً أقوياء، أصحاب علم وبصيرة وحكمة؛ اصطفاهم لِيُنقُّوا أحاديث نبيّه ﷺ، ويُنظّفوها، ويميّزوا الخبيث من الطيب، فهؤلاء هم جهابذة أهل الحديث؛ هم الذين عناهُم عبد الله بن المبارك لمّا قالوا له: هذه الأحاديث المصنوعة؛ فقال لهم:"تعيش لها الجهابذة"؛ يعني نُقّاد الحديث وأئمّته، قد اصطفاهم الله سبحانه وتعالى جُنداً له لِيُدافعوا عن دينه ويَذبُّوا عنه، ويُصفّوا أحاديث نبيّه ﷺ؛ نسأل الله أن يجعلنا وإيّاكم منهم.

قال: (ومنهم مُتعبِّدُون يحسبون أنهم يحسنون صُنعاً)

يعني من الذين يكذبون الأحاديث ويضعونها؛ زنادقة، ومنهم متعبّدون؛ يعني زُهّاداً! وهؤلاء أخطر من الذين قبلهم؛ هل تعلمون لماذا هؤلاء أخطر ؟

لأن هؤلاء يُحسَن الظن بهم، ويُصدّقُهم النّاس؛ لأنّهم عُبّاد، في ظاهر حالِهم هُم صادقون عند النّاس، فيكذبون ويُمرّرُون كَذِبهم من خلال سمْعتِهم الطيّبة بين النّاس؛ فهؤلاء أخطر على دين الله من الأُوَل، وإن كان الأُوَل أشدُّ كُفراً.

لاحظ؛ لا تحاول أن تربط بين الأمرين؛ أحياناً؛ مثلاً تجد بعض أهل العلم يقول لك: فلان المبتدع أشدّ حتى من اليهود والنّصارى؛ هل نفهم من هذا أنّ هذا المبتدع أشد كفراً؟! لا؛ ما هذا الذي يعنيه؛ لكنَّ هذا المبتدع أشد على دين الإسلام وعلى المسلمين من اليهود والنّصارى؛ لأن هذا المبتدع يُحسن الظن به؛ يُحَبُّ ويُوالى من قبل المسلمين، يقبلُون منه ما يُعطيهم؛ فيُلبِّس عليهم أمر دينهم ويُدخِل فيه ما ليس منه فيُهلِكهم ويُضَيّعُهم، بخلاف اليهودي والنّصراني؛ هذا لا يقْبلون منه شيئاً؛ لأنّهم يعرفون من هو؛ فلا يقبلون منه كلاماً.

أما هذا المُبتدع الضال؛ فرُبّما يكون أشدّ خطراً عليهم من اليهود والنّصارى؛ من حيث الخطورة لا من حيث الكفر.

رُبّما لا تكون بدعتُه مُخرجة له من الإسلام؛ لكن من حيث الخطورة هي أخطر على الإسلام

---

[1]- رواه ابن عدي في " الكامل "(1 /192).

والمسلمين؛ كالحال اليوم في بعض بلاد المسلمين؛ يوجد فيها من المنافقين والضُّلال والمُبتدعة من هم أخطر على دولة الإسلام من اليهود والنّصارى الذين هم في الخارج.

هؤلاء كالسّوس في داخل الخشب يَنخَرُ في الخشب من الدّاخل وأنت لا تشعر به؛ فما تشعر إلّا والخشبة قد كُسِرَت! لأنّها كانت تُؤكل من الدّاخل، فالفأس الذي يضْربها من الخارج ليس أشد خطراً من هذا السُّوس الذي يُمهّد هذه الخشبة للفأس، بحيث تنكسر الخشبة من ضربة واحدة وتذهب؛ هذا الذي يحْصُل الآن في بعض بلاد الإسلام.

وهؤلاء العُبّاد الذين يكذبون في حديث رسول الله ﷺ، والمُبتدعة في عقيدة المسلمين؛ كلّهم صُوَرة واحدة؛ افهمُوا هذا جيداً.

قال: (**ومنهم مُتعبِّدون يَحسِبُون أنّهم يُحسِنون صُنعاً**)

كما ذكرنا عن ابن أبي مريم؛ يفعل الفعل ويظنّ أنه مُحسنٌ.

هل يوجد أُناس كهؤلاء؟ نعم؛ ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾؛[1] كما قال سُبحانه وتعالى عنهم في كتابه الكريم.

الأمر خطير! أنت بحاجة إلى أن تَزِن عَملك بكتاب الله، وسُنّة رسول الله ﷺ، ومنهج السّلف الصّالح قبل أن تعمل، ولا تتكل على حسنِ نيَّتِك وقصدك؛ فهذا لا يكفي، فحتى يكون العمل صحيحاً مقبولًا عند الله عز وجل؛ يجب أن يكون على هدي النبي ﷺ وعلى منهج السلف الصّالح رضيَ الله عنهم، نيّتُك الصّالحة لا تَنفعُك وحدها؛ انظر لهؤلاء الذين ذكرهم الله عز وجل في كتابه: ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾؛ ولكنّهم هلكى؛ لأنهم قصّرُوا في الواجب عليهم؛ الواجب عليهم أن يتعلّموا، أن يَعْرِفُوا طريق الحقّ وأن يتّبِعوه، وليس فقط أن يُحسِنوا النّية،

- فإحسان النّية هو الشرط الأوّل في العمل،
- أمّا الشّرط الثاني؛ فأن يكون العمل صالحاً، ولا يكون صالحاً حتّى يكون على هَدْي النّبي ﷺ ومَنهج السّلف الصّالح رضي الله عنهم.

---

[1]- [الكهف-104]

هؤلاء الوضّاعون الكذّابون من العُبّاد كانوا ﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾، كانوا كابن أبي مريم في الصورة التي ذكرناها؛ هو يظن نفسه أنّه فعل خيراً؛ لكنّه آثمٌ، وآثمٌ، وآثمٌ، وإذا لم يتُب؛ فهو هالك إلّا أن يشاء الله أمْراً.

قال: (**يضَعُونَ أحاديث فيها ترغيبٌ وترهيبٌ، وفي فضائل الأعمالِ وليُعْمَل بها**)

وفي الأحكام أيضاً

يعني يضعون أنواعاً من أنواع الأحاديث عن النّبي ﷺ؛ كما ذكرنا من صورة ابن أبي مريم، وميْسَرة بن عبد ربّه؛ فقد وضع أحاديث في فضائل القرآن وقالوا له!؛ فقال: هذا وضعته أُرغِّب النّاس في القرآن!

قال: (**وهؤلاء طائفةٌ من الكَرّاميَة**)

الكرّامِيَة: قوم من المبتدعة؛ أتباع محمد بن كَرّام؛ وهو سجستاني؛ من المتكلّمين من أهل البدع والضلال.

قال: (**وغيرهم، وهم من أشرِّ ما فعل هذا؛ لما يَحْصُلُ بضَرَرِهِم من الغِرَّةِ على كثيرٍ ممن يعتقدُ صلاحهم**)

لاحظ كلام ابن كثير هنا؛ ركِّز عليه؛ قال:

(**وهم من أشرِّ ما فعل هذا**)؛ لعلّ الصواب: (من فعل هذا)؛ لأنّ (ما) هنا تأتي لغير العاقل، أما (من) فهي التي تأتي للعاقل، على كل حال؛

قال: (**وهم من أشرِّ من فعل هذا لِمَا يحصل بضرَرِهِم من الغِرّة**)

لاحظ الكلام الذي ذكرناه لك سابقاً؛ هذا كلام ابن كثير؛ يقول: هم من أشرِّ من فعل ذلك، يعني هل هم أسوأ حتى من الزنادقة؟

نعم أسوأ حتى من الزنادقة الذين تقدّم ذكرهم؛ لماذا؟

قال: (**لِمَا يحصُل بضرَرِهم من الغِرّة على كثيرٍ مِمَّن يعتقد صلاحَهم**)

الغرّة أي يغْتَر بهم؛ ينخدع؛ ينخدعُ بهم الكثير من النّاس من الّذين يعتقدون أنّهم أهل صلاح وأهل خير فيُصدِّقونهم من باب إحسان الظن بهم.

قال: (**فيظُنُّ صِدقَهم؛ وهم شرٌّ من كل كذّاب في هذا الباب**)

جعلهم شراً من الزنادقة؛ نعم هم شرٌّ من الزنادقة بهذا الفعل الذي فعلوه؛ من هذا الوجه؛ لا من كلّ

وجه.

قال: (**وقد انْتقَد الأئمّة كلَّ شيء فعلُوه من ذلك**)

انتقدوهم وحارَبوهم عليه؛ لم يقبلوا منه؛ حرَّموه عليهم.

قال: (**وسطّرُوه عليهم في زُبُرهم**)

يعني كتبوا في كتبهم هذا الكلام عليهم.

قال: (**عاراً على واضِعِي ذلك في الدّنيا، وناراً وشناراً في الآخرة**)

يعني عيباً وعاراً في الدنيا؛ وسيكون ناراً وعيباً وعاراً عليهم في الآخرة.

وإن أحسنوا النّية؟

نعم وإن أحسنوا النّية؛ لأنّ حسن النّية وحده لا يكْفي.

قال: (**قال رسول الله ﷺ:"من كذِب عليّ مُتعمِّدًا فليَتبوَّأ مقعدهُ من النّار"**[1]**؛ وهذا مُتواتِرٌ عنه**)

"**من كذب عليّ مُتعمّدًا**": يعني: من قال عليّ ما لم أقُل

"**مُتعمّدًا**": يعني ليس من باب الخطأ

"**فلْيتَبوَّأ مقْعدَه من النّار**": يعني كأنّه صار له مكان في جهنّم معدّاً له.

قال: وهذا مُتواترٌ عنه؛ يعني الحديث متواتر

قال: (**قال بعض هؤلاء الجهلة: نحن ما كذبْنا عليه؛ إنّما كذبْنا لَهُ**)

هذه شبهة؛ (**نحن ما كذبْنا عليه إنّما كذبْنا له**)، أنت بمُجرَّد أن قلت بأنّه قال وهو لم يقل فقد كذبْت عليه؛ قوّلتَه ما لم يقُل!

كيف ما كذبتَ عليه؟ حتّى لو كان مقصودُك حسناً!

قال أهل العلم: هذا جهلٌ منهم باللّسان؛ بلغة العرب؛ لأنّه كذبٌ عليه في وضع الأحكام،

واستدلّوا أيضاً بزيادة لا تصحّ في الحديث أصلاً وأخذُوا بمفهومها وهي قوله: "من كذب عليّ مُتعمّداً لِيُضِلّ به النّاس... "[2]؛ قالوا: مفهومه أنّه إذا كذب عليه مُتعمّداً ليهْدي به النّاس؛ جاز، والزيادة لا

1- أخرجه البخاري (107، 108، 109، 110، 1291، 3461، 3508، 6191)، ومسلم (2، 3، 4، 3004) عن جمع من الصحابة بألفاظ متقاربة

2- " المطالب العالية" (13 / 29) الحديث (3106)

تصح أصلاً في الحديث؛ لكن هذا حال أهل البدع والضلال والانحراف؛ يتعلّقون بالشُّبهات من أجل أن يُسوِّغوا أعمالهم؛ يتركون الأشياء المُحكمة الصريحة الواضحة! هم دائما هكذا!

ردّ عليهم ابن كثير رحمه الله؛

فقال: (**وهذا من كمال جهلهم، وقلّة عقلهم، وكثرةِ فُجورِهم وافترائهم؛ فإنّه عليه السّلام لا يحتاج في كمال شريعته وفضلِها إلى غيره**)

فما ذهبوا إليه من التأويلات الفاسدة؛ كان بناءً على غفلتهم عن القواعد الشرعية، والأدلّة الدّالة على كمال شريعته، وعدم حاجته لِوضعِ الوضّاعين؛ فإنه يوجد من فضائل الأعمال أحاديث صحيحة تغنينا عن الكذب، وعن الأحاديث الضعيفة أيضاً، لم يترُك النّبي ﷺ شيئاً النّاسُ بحاجة إليه إلّا وبيّنه؛ فليس هو بحاجة إلى أن يُكذَب له كما يزعُمون.

قال: (**وقد صنّف الشيخُ أبو الفرَج ابن الجوزي كتاباً حافلاً في المَوْضوعات**)

كتاب كبير في الأحاديث المَوضوعة وهو مطبوعٌ موْجود معروف بالموضوعات لابن الجوزي.

قال: (**غير أنّه أدْخل فيه ما ليس منه**)

يعني يوجد في هذا الكتاب أحاديث ليست مَوضوعة؛ وإن عدَّها هو موضوعة.

قال: (**وخرج عنه ما كان يلزمهُ ذكره**)

فيوجد أيضاً بعض الأحاديث الموضوعة لم يذْكُرها في هذا الكتاب.

يعني أَدْخَل في الكتاب أحاديث ليست مَوْضوعة، ولم يذكُر أحاديث هي مَوْضوعة كان ينْبَغي أن يذكرها.

قال: (**فسقط عليْه ولم يهْتدِ إليه**)

يعني الحديث المَوضوع الذي لم يُدخِله.

إذن فهو كتاب في الجملة نافع ومفيد؛ لكن لا يعني أنّ كلَّ ما فيه حديث موضوع، ولا كلّ حديث ليس فيه ليس بمَوْضوع؛ بل يوجد أحاديث مَوْضوعة ليست في هذا الكتاب، ويوجد فيه أحاديث ليست مَوضُوعة.

قال: (وقد حُكِيَ عن بعض المُتكلّمين إنكارُ وقوعِ الوَضعِ بالكلّية)

هؤلاء المتكلمون مُشكلتهم مشكلة؛ عندهم أقوال عجيبة غريبة!

انظر لقولهم هذا! يقول: (إنكار وقوع الوضع بالكلّية)؛

يعني لا يوجد أحاديث موضوعة مكذوبة نهائياً!

وهذا له سبب طبعاً؛ وهو أن المُتكلِّمين من أبْعد من ينتسب إلى العلم الشرعي عن سنّة النّبي ﷺ ومعرفة أحوالها؛ لأنهم لا يشتغلون بها؛ هم قد زَهِدُوا فيها، وضعوا قواعد وأصولاً تُزهِّدهم في السنّة؛ فزَهِدوا فيها، ورَغِبُوا عنها وما عاد عندهم اشتغال بها؛ فلذلك يأتون بمثل هذا الكلام الغريب العجيب.

قال: (وهذا القائلُ إمّا أنّه لا وُجودَ له أصلاً)

وهذا من استغراب ابن كثير له؛ فقال: لعل هذا القائل لهذا القول ليس له وجود أصلاً.

قال: (أو أنّه في غاية البُعدِ عن مُمارسة العلومِ الشرْعية!).

وهذا لا يبعد عن المُتكلّمين؛ فيكون قائل هذا القول بعيداً جدّاً عن ممارسة العلوم الشرعية؛ لذلك ما عرف أن هناك أحاديث موضوعة بالعشرات؛ بل بالمئات.

قال: (وقد حاول بعضُهمُ الرّدَّ عليه)

يعني الرّد على هذا القول؛ مع أن هذا القول لا يحتاج إلى ردٍّ أصلاً؛ فوجود الأحاديث المَوضوعة بالكمِّيات الهَائلة المَوْجودة يُغْني عن هذا الرّد؛ لكن على كلّ حاول البعض الرّد عليه؛ فماذا قال؟

قال:(بأنه وَردَ في الحديث أنّه عليه السّلام قال:" سيُكْذبُ علَيَّ ")

فهذا دليل واضح أنّه سيكون هناك أحاديث مَوضوعة.

قال: (فإن كان هذا الخبر صحيحاً؛ فسَيقعُ الكذبُ عليه لامحالة)

لأنّ النبي ﷺ صادق.

قال: (وإن كان كذباً؛ فقد حصل المقصُود!)

يعني قد تبيَّن أنه هو نفسه شاهد على وجود الأحاديث المَوْضوعة.

قال: (فأُجيبَ عن الأوّل: بأنّه لا يَلزمُ وُقوعَه إلى الآن)

يعني قالوا: ربّما يكون الحديث صحيحاً؛ لكن ما وقع ووُجد أحاديث موضوعة إلى الآن، ربَّما توجد فيما بعد.

قال: (**إذ قد بقيَ إلى يوم القيامة أزمان يُمكن أن يقع فيها ما ذُكِر**)

يعني بقي عندنا أيام ستأتي؛ رُبَّما يأتي أحد ويكْذب على النّبي ﷺ؛ فلا يَلزم من ذلك أن هناك أحاديث مَوضوعة الآن.

وهذا كلّه كلام فارغ؛ لا عليكم منه، إنما نقرأه لأنّه ذُكر؛ وإلّا فالشبهة من أصلِها غير وارِدة، والرُّدود عليها ضعيفة كما سيذكُر ابن كثير نفسه هذا الكلام!

قال: (**وهذا القول والاستدلالُ عليه، والجوابُ عنه؛ من أضعفِ الأشياءِ عند أئمّة الحديثِ وحُفَّاظِهم**)

فكله كلام فارغ ما ينبغي أن يُذكر أصلاً؛ فالكتب مليئة بالأحاديث المَوضوعة.

قال: (**الذين كانوا يتضلَّعون من حِفْظِ الصحاح، ويحفظون أمثالها وأضعافَها من المكذوبات؛ خشية أن تَروج عليهم، أو على أحدٍ من النّاس، رحمهم الله ورضي عنهم**)

يعني العُلماء الحُفَّاظ الّذين لهم اشتِغال بعلم الحديث كانوا يحفظون المئات من الأحاديث المَوضوعة كي يعرفوا أنّها مَوضوعة، ويُعلّموا النّاس أنّ هذه مَوضُوعة مَكذوبة؛ فلا يحتاج هذا إلى استدلال وتعب وردّ وخُذْ وأعطي؛ هذا شيء واقع ملْموس، من له أدْنى مُمارسة لهذا العلم؛ يعرِف هذا الشيء.

النّوع الثاني والعشرون: المقلُوب

عرفْنا في دروس ماضية ما هو **القلبُ؛ هو تغيير إسناد لمتن، أو متن لإسناد، أو تغيير راو براو آخر، أو قلب اسم الابن لاسم الأب، واسم الأب لاسم الابن؛ صوَرٌ كثيرة.**

قال: (**وقد يكونُ في الإسنادِ كُلِّهِ أو بَعْضِهِ**)

ربما يكون القلب في بعض الإسناد؛ مثل أن تُغيِّر سُفيان الثوْري إلى سفيان بن عُيينْة مثلاً، أو أن يكون في الإسناد كلّه كاملاً؛ كما ستأتي الأمثلة إن شاء الله.

قال: (**فالأوّل**)

أي: تغيير الإسناد بالكامل

قال: (**كما ركَّب مهرةُ مُحدِّثي بغداد للبخاريّ حين قَدِمَ عليْهم إسنادَ هذا الحديث على متن حديثٍ آخر، وركّبوا متن هذا الحديث على أسنادٍ آخر، وقلبُوا، مثالُهُ: ما هو من حديث سالم عن نافع، وما هو من حديث نافع عن سالم؛ وهو من القبيل الثاني**)

يعني قلب بعض الإسناد؛ تُغيِّر؛ بدل أن تقول: (سالم عن ابن عمر)، تجعله (نافع عن ابن عمر)؛ هذا تغيير لبعض الإسناد.

لكن رُبّما تُغيِّر الإسناد بالكامل، مثلًا حديث يكون من رواية الزّهري عن سعيد بن المُسيب عن أبي هريرة؛ فتُغيِّرُه؛ تقْلبه؛ فتجعله من رواية أبي الزِناد عن الأعْرج عن أبي هريرة، أو تجعلُه من رواية حُمَيْد عن أنس عن النّبي ﷺ؛ فقلبت الإسناد كله؛ هذه صورة من صُور المقلوب.

ومن هذه الصُوَر؛ ما حصل من محدّثي بغداد؛ فقد أرادُوا أن يمتحِنوا الإمام البخاري رحمه الله لما جاءهم زائراً؛ فقلبوا عليه هذه الأسانيد؛ فيأتون مثلاً لحديث: "إنّما الأعمال بالنّيات" له إسناد: محمّد بن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

وحديث آخر من رواية شعبة، عن عمرو بن دينار، عن عبد الله بن عمر، عن النّبي ﷺ:"نهى عن بيع الولاء وعن هِبتِه".

فنأخذ الإسناد الأوّل: محمّد بن إبراهيم، عن علقمة، عن عمر؛ ونجعله للمتن الثاني وهو: "نهى عن بيع

الولاء وهِبتِه"، ونأخذ إسناد الحديث الثاني وهو شعبة عن عَمرو بن دينار عن ابن عمر ونجعله لمتن الحديث الأوّل وهو "إنّما الأعمال بالنّيات"؛ وهكذا.

فقلبُوا له مائة حديث على هذا النَّحو؛ فلمّا عرَضُوها عليه كان يقول: لا أدري، لا أدري، لا أعرف، والله أعلم...إلخ

فكانوا وهم يمتحِنونه؛ الجاهل فيهم يقول هذا رجل جاهل؛ لا يعرف رأسه من رجليه؛ ما يدريه بهذا الكلام؛ كل الأحاديث يقول فيها: لا أدري، لا أدري، لا أدري.

أمّا العالم؛ فيقول: قد فَهم الرجل؛ عرف أنّ في المسألة امتحاناً.

وكانوا قد أخذوا مائة حديث وقسموها على عشرة أنفار؛ كل واحد عشرة أحاديث؛ ثمّ صاروا يُقلّبونها، فلما انتهوا؛ جاء للأوّل؛ فقال له أمّا الحديث الذي ذكرت كيت وكيت؛ فصوَابُه كيت وكيت، فردّ كل الأحاديث؛ أسانيدها إلى مُتونِها الصّحيحة؛ فعجِبوا منه! وعندها سَلّمُوا لِحافظة هذا الإمام، وعَلِموا أنّه رجلٌ قد أُوتي من الحفظ ما أراد الله سبحانه وتعالى له.

قال أحد الذين يذكرون هذه الرِواية: ما عجبْنا له أنَّه حفِظ الصّواب؛ بلْ عجِبْنا له كيف حفِظ الخطأ من أوّل مرَّة[1]؛ لِسَيَلانِ حفظه رحمه الله وإمامته.

وهذه القصة موجودة في "**تاريخ بغداد**"[2] للخطيب البغدادي من طريق ابن عَدِي، وبعضهم يطْعن فيها؛ لأنّ شيخ ابن عَدِي غير معروف، نعم هو غير معروف؛ لكن هو قد رواها عن جمع من مشايخه؛ ليس عن واحد؛ وفي مثل هذه القصة تُمَشّى مثل هذه الأمور؛ الجمع المُبهَمون يُمشَون في مثل هذه القصّة.

قال: (**وصَنعوا ذلك في نحو مئة حديث أو أَزْيَدَ، فلمّا قرأوها عليْه؛ رَدّ كُلّ حديثٍ إلى إسناده، وكلّ إسناد إلى متْنه، ولم يَرُحْ عليه مَوْضعٌ واحد مِمَّا قلبوه وركَّبوه؛ فعظُمَ عندهم جداً، وعرفوا منزلته من هذا الشأن. فرحِمه الله وأدْخلَه الجِنان**)

آمين

---

[1]- قال السخاوي في " فتح المغيث"(1 /338): (ثُمَّ إِنَّهُ لَا يُتَعَجَّبُ مِنْ حِفْظِ الْبُخَارِيِّ لَهَا، وَتَيَقُّظِهِ لِتَمَيُّزِ صَوَابِهَا مِنْ خَطَئِهَا ؛ لِأَنَّهُ فِي الْحِفْظِ بِمَكَانٍ، وَإِنَّمَا يُتَعَجَّبُ مِنْ حِفْظِهِ لِتَوَالِيهَا ؛ كَمَا أُلْقِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ.)

[2]- (340/2)

وقد ذكر الشيخ أحمد شاكر صُوَراً كثيرة للمقلوب؛ من أرادها؛ بإمكانه أن يطّلِع عليها.

لا يلزم من ضعف سند حديث معين؛ ضعف الحديث

قال: (**وقد نبّه الشيخ أبو عمرو هاهنا على أنّه لا يَلزَم من الحكم بِضَعف سَندِ الحديث المُعيَّن؛ الحكمُ بضَعْفِه في نفسه؛ إذْ قد يكون له إسناد آخر، إلّا أن ينُصَّ إمامٌ على أنّه لا يُرْوى إلّا من هذا الوجه**)

هذه فائدة مهمّة؛ يعني ربّما يمرُّ المحدث على حديث ويقول: هذا حديثٌ إسناده ضعيف؛ فيجب أن تفُرّق بين قوله: إسناده ضعيف، وبين قوله: حديثٌ ضعيف؛

- فعندما يقول: هذا حديث ضعيف؛ إذن فقد حكم على الحديث ككُلٍّ بأنّه ضعيف.
- أمّا إذا قال: هذا إسنادٌ ضعيف؛ فهو قد حكم على الإسناد؛ لكن رُبّما يكون لهذا الإسناد شواهد ومُتابعات تُقوّيه؛ فيكون الحديث صحيحاً لكنّ إسناده ضعيف.

[فائدة]

عندنا أمر آخر نريد أن ننبّه عليه؛ وهو: أنّ الحديث الواحد ربما - كَمَتن - يأتي عن أكثر من صحابي. وهذه تجدها كثيراً عند أهل الحديث؛ والذي لا يفهم في هذا العلم؛ لا ينتبه لهذه النقطة.

الحديث ربما يأتي من رواية عمر بن الخطاب عن النّبي ﷺ: "إنما الأعمال بالنّيات وإنّما لكل امرئ ما نوى".

ويأتيك عن أبي سعيد الخدري عن النبي ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرىء ما نوى".

فتأتي وتسأل المحدث؛ فتقول له: ما رأيك بحديث أبي سعيد الخُدري عن النبي ﷺ: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى"؟؛ فيقول لك: حديثٌ ضعيف!

لم يقل إسناد ضعيف- تلك مسألة انتهينا منها- وهذه مسألة أخرى؛ قال: حديث ضعيف!

كيف؟! أنت تتعجب حديث "إنما الأعمال بالنّيات" في الصحيحين! كيف قال حديث ضعيف؟

هو ضعيف من حديث أبي سعيد الخدري

هنا الصّحابي هذا له حديث غير حديث الصّحابي الثاني؛ إذا اختلف الصّحابي فهذا يُسمّى حديثاً وذاك يُسمّى حديثاً آخر؛ وإن كان المتن واحداً.

فيقول لك: هذا الحديث- حديث أبي سعيد - حديث ضعيف؛ بينما حديث عمر بن الخطاب في الصحيحين؛ صحيح.

وهذه تجدُها في كتب العلل وعند علماء العلل بكثرة؛ تمرُّ في كتاب العلل على حديث لأبي سعيد الخدري "إنّما الأعمال بالنيات"؛ فتجدُهم يضعِّفُونه، والذي لا علم عنده بهذه المسائل يقول: ماذا! كيف يكون حديث "إنّما الأعمال بالنّيات" ضعيفاً؟!

لا؛ ليس حديث "إنما الأعمال بالنيات" ضعيفاً؛ إنما حديث أبي سعيد "إنما الأعمال بالنيات" هو الضعيف؛ أمّا حديث عمر عن النبي ﷺ "إنما الأعمال بالنّيات"؛ فصحيح.

انتبهوا لهذه النقطة؛ فهي مهمة جداً.

فائدة في استدلال المناظر في المناظرات

قال ابن كثير: (**قلت: يكفي في المناظرةِ تضعيفُ الطّريقِ التي أبداها المُناظِرُ، وينقطعُ، إذ الأصلُ عَدَمُ ما سِواها، حتى يَثبُتَ بطريقٍ أُخرى. والله أعلم**).

لما ذكرنا أن الحديث إذا ذُكِر بإسنادٍ وقال لك هذا إسناد ضعيف لا يلزم من ذلك أن يكون الحديث نفسه ضعيفاً؛ لأنه ربّما يكون له شواهد ومتابعات؛ هذه تفهمُها؛ لكن لو كان هناك مُناظرة بين طرفين على مسألة معينة؛ فاستدلَّ أحدهما بحديث بإسناده؛ فقال له الآخر هذا الإسناد ضعيف في سنده فلان بن فلان، فلا يحقّ للأوّل إلّا أن يُثبِت له شواهد ومتابعات حتى يتقوّى وإلّا ينقطع ويُسلّم؛ لماذا؟

لأنّ الأصل عدم وجود الشواهد والمتابعات، والأصل أن نقبل منه أنّه ضعَّف الإسناد الذي لنا؛ فقال: فيه فلان؛ فيه كذا وكذا...

إذن انتهينا خلص؛ نُسلّم؛ إلّا أن نأتي بإسناد آخر ونقول لا؛ عندنا إسناد آخر؛ رواه فلان وفلان؛

عندئذٍ يُقبل منك؛ وإلَّا في أثناء المناظرة إذا لم يكن عندك في تلك اللحظة شاهد أو مُتابع تنقطِع؛ تقول: خلاص أسلّم.

أما إذا كان عندك شاهد ومُتابع؛ فتذكره مباشرة، وإذا لم يكن عندك؛ فلا تقل: والله ربّما وُجد؛ لا؛ ما لنا علاقة بـ(ربّما وُجد)؛ هذا معنى كلامه.

هل يجوز رواية الضعيف في باب الترغيب والترهيب، وفي بعض الأبواب؟

قال: (**قال: ويجوزُ روايةُ ما عدا الموضوع في بابِ الترغيبِ والترهيب، والقصص والمواعظ؛ ونحو ذلك، إلّا في صفات الله عز وجل، وفي باب الحلال والحرام**)

هذه المسألة محلُّ خلاف بين العلماء المتأخرين؛ وسبب ذلك أنهم اختلفوا في فهم كلام بعض الأئمة المتقدمين كأحمد بن حنبل وغيره، فظن البعض أنّ أحمد بن حنبل ومن وافقه؛ يُجيزون رواية الأحاديث الضعيفة التي لم يشتدّ ضعفها في باب الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال.

يعني مثلاً تأتي وتذكر فضيلة لصلاة الضحى؛ فتقول:

من صلّى الضحى فله كذا وكذا من الحسنات، أو ركعتيْن من صلاة الضّحى تكفر كذا وكذا من السيئات؛ هنا ذكرت فضيلة عمل.

لكن حتّى الّذين يقولون بجواز أن تروي حديثا ضعيفاً في مثل هذا؛ اشترطوا أن لا يُعطي حكماً شرعياً غير موجود في حديث صحيح آخر؛

يعني مثلاً: لما تأتي وتذكر صلاة الضحى، وفضيلة صلاة الضحى؛ يجب أن تكون صلاة الضحى قد ثبتت بأدلة صحيحة، فإن جاء بعد ذلك بحديث ضعيف وفيه ترغيب بصلاة الضحى؛ فيقول: لا بأس أن تذكره عندئذ؛ بشرط أن تبيّن أنّه ضعيف للنّاس.

طيّب إذا أردت أن أُبَيّن للنّاس بأنّه حديث ضعيف، ويجب أن يكون الحكم الثابت فيه ثابتاً بدليل آخر! إذن ما فائدة هذا الحديث؟!

فأنا عندما أذكر للنّاس أنه حديث ضعيف ينتهي أمرُه.

والصحيح أن هذا قول ضعيف؛ ولا ينبغي أن يُعَوَّل عليه؛ ففي سنَّة النّبي ﷺ الصحيحة ما يكفي ويُغنِي عن مثل هذا؛ لم يحوجنا النبي ﷺ لمثل هذا؛ والحمد لله.

لكن على كل حال؛ فالسلف رضي الله عنهم ما أرادُوا ما أراد هؤلاء؛ إنّما كانوا- رضي الله عنهم- يخفِّفون في شروط الصحيح في مثل هذا؛ فيقبلون من الرَّاوي الذي يكون فيه شيء من الضَّعف الخفيف لكنَّه لا ينزل إلى رُتبة عدم الاحتجاج به؛ يقبلون منه مثل هذا؛ لكن أنهم لا يقبلون نهائياً، أو يقبلون دائماً أحاديث الفضائل والترغيب والترهيب؛ ويُجيزون ذِكرها بدون بيان ضَعفها؛ فهذا خطأ على أولئك الأئمة.

على كل خلاصة الموضوع:

حصل نزاع بين العلماء: هل يجوز أن أروي الأحاديث التي هي في فضائل الأعمال؛ يعني أذكر فضيلة لعمل والعمل هذا ثابت في رواية أخرى في الترغيب والترهيب أم لا يجوز؟

قولان لأهل العلم:

- البعض أجاز بشروط ومنها:
  - أن يذكر أن هذا الحديث ضعيف،
  - ومنها أن يكون الحُكم المَوجود في هذا الحديث قد ثبت بأدلة صحيحة.
- والبعض منع مُطلقاً؛ وقال عندنا في الأحاديث الصحيحة ما يغني عن هذا؛ وهذا القول هو الصواب وهو الصحيح إن شاء الله، ولا حاجة لنا بأحاديث ضعيفة والله أعلم.

قال: (**قال: وممّن يُرخّص في رواية الضعيف - فيما ذكرناه- ابن مهدي، وأحمد بن حنبل رحمها الله تعالى**) طبعًا في كونهما يرخِّصان بالصّورة التي ذكروها نظر! ومن تأمل كلامهم؛ لا يجد ما ذكروه هنا عنهم.

قال:(**وإذا عزوْتَه إلى النّبي ﷺ من غير إسنادٍ؛ فلا تقل: قال النبي ﷺ كذا وكذا، وما أشبه ذلك من الألفاظ الجازمة؛ بل بصيغة التمريض، وكذا فيما يشك في صحّته أيضاً**)

يعني هذه الأحاديث إذا أردت أن ترويها فلا تعزُوها إلى النّبي ﷺ صراحة؛ بل ترْويها بصيغة التمريض.

لكن إذا كان العامّة لا يعرفون معنى صيغة التَمريض؛ كـ(قيل)، و(رُوِيَ)، و(حُكي) ومثل هذه الصيغ؛ العامي لا يُفرّق بين أن تقول له: (قيل)، وتقول له: (قال)؛ لذلك لا يكفي منك أن تقول له:(قيل)؛ بل قل له: هذا حديث ضعيف؛ لا يثبت عن النبي ﷺ حتى يفهم عليك.

قال:(**وكذا فيما يُشكُّ في صحّته أيضاً**)

أي ما تشك في صحته؛ ترويه بصيغة التمريض لكن أمام من يفهم عليك؛ أمّا من لا يفهم عليك؛ فتقول له: هذا الحديث لا يثبت عن النبي ﷺ أنّه قاله؛ هكذا حتى يفهم المُراد.